التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833 – 1903)

لـمام موسى – طالب دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد .تلمسان

ملخـص

إن استيلاء الإدارة الاستعمارية على الغابات هو مرحلة أساسية من مراحل مصادرة أراضي الجزائريين التي كانت امتدادا استراتيجيا للسياسة الاستعمارية القائمة على فرنسة الأرض والمجتمع حيث تسلحت المصالح الاستعمارية للمياه والغابات بالتشريعات الإدارية في قطاع الغابات التي تعددت وتنوعت في البنود والأحكام و العقوبات من ضرائب وتغريم وحجز وسجن لكل من يخالفها أهمها قانون17 جويلية 1874 الذي كرّس ضمن بنوده كل أشكال الحرمان للجزائريين من مواردهم بهدف الإخضاع والاستغلال الذي انعكس سلبا على السكان الجزائريين المحليين المالكين للأرض والمستغليين للغابات.

الكلمات المفتاحية: الغابات الجزائرية. التشريعات . المناشير . المراسيم . القوانين .الإدارة الاستعمارية .

Abstract

The colonization of forests by the colonial administration was an essential stage in the expropriation of Algerians lands, which was a strategic extension of colonial policy based on land and society. The colonial interests in water and forests were governed by administrative legislation in the forest sector, which varied and diversified in clauses, provisions and penalties from taxes, fines, The most important was the Law of 17 July 1874, which, in its articles, enshrines all deprivations of Algerians from their resources for the purpose of subjugation and exploitation, which has negatively affected the local Algerian inhabitants ,the owners of the land and the exploiters of the forests.

مقدمة

لقد شكلت الغابات أهمية بالغة بالنسبة للإدارة الاستعمارية بحكم أبعادها الاقتصادية والسياسية وارتباطها الشديد بالمصالح الاستعمارية والاستيطان خصوصا ، يتضح ذلك من خلال الاستيقاظ المبكر للسلطات الاستعمارية في سن التشريعات الغابية بداية من سنة 1833 م حيث اتبعت فيها أسلوب المرحلية في الاستيلاء على أراضي الغابات وحرمان الجزائريين منها .إن تنوع التشريعات من مراسيم وقوانين قد ازدادت في حدتها منذ سن أهم قانون غابي سنة 1874 م واستمرت إلى غاية 1903 من أجل خدمة الأغراض السياسية والاقتصادية للاستعمار على اختلاف أجنحته من المستوطنين والشركات الاستغلالية من جهة وحرمان الجزائريين من أهم مورد اقتصادي تبقى لديهم من جهة أخرى .تحت كل هذه الذرائع شرعت الإدارة الاستعمارية في إعداد وإصدار ما سمته بقانون الغابات الذي نسجت خيوطه على مقاس المصالح الفرنسية الاستعمارية .

أولا – تشريعات الإدارة الاستعمارية في قطاع الغابات:

ارتكزت القوانين الغابية للإدارة الاستعمارية في الجزائر على قانون 1827 الذي كان يطبق على غابات فرنسا غير المأهولة ووجدوه غير كاف لذلك طالبوا بقانون أكثر صرامة[1].نص قانون 21 ماي 1827 في مادته الأولى على أن جميع الأخشاب والغابات هي جزء من مجال الحكومة[2] .لقد تعددت تبريرات السلطة الاستعمارية في إيجاد أفضل الحجج وابتكار أكبر الذرائع من أجل سن ترسانة من المراسيم والقوانين طوال القرن 19 م وأوائل القرن ا20 م لتحقيق أغراض متعددة تصب كلها في خدمة الاستعمار من جميع جوانبه" الاستيطان ، الاستغلال الاقتصادي المباشر أو غير المباشر على حساب الفلاحين الجزائريين وأهمها قمع السكان المجاورين للغابة ،لقد عبر أحد النواب عن هذه المسألة قائلا" عوض استغلالهم للغابة فإنهم يجدون من الأفيد استغلال الأهالي "[3].

أ – المناشيروالمراسيم :

إن الإدارة الاستعمارية كانت تنظر إلى الغابات بعين الطامع التي أظهرت فيها الدراسات والإحصائيات من هيئات التفتيش المتخصصة من مصالح المياه والغابات الفرنسية مدى الوفرة والتنوع في الثروة الغابية في كل العمالات وخصوصا بقسنطينة لذلك أصبح الاستعمار

[1] - صاري الجيلالي ،تجريد الفلاحين من أراضيهم -1830 – 1962 ،ترجمة قندوز عباس فوزية ،ص:114 .

[2] - *Puton ,(A),Code de la législation forestière, lois, décrets ,ordonnances ,paris,1883,p :02.*

- أجيرون شارل روبير " المسلمون الجزائريون وفرنسا " 1871 -1919 ، ترجمة .م،حاج مسعود ،ع بلعربي .

[3] الجزء الثاني ص: 213 .

يرى ضرورة الاستيلاء على هذا القطاع الحيوي بشتى الوسائل والآليات وهذا ما يفسر إصدار الإدارة الاستعمارية التشريعات منذ السنوات الأولى وحتى في المرحلة التي سميت "بمرحلة التردد".من أهم المناشير ما يلي :

منشور 02 افريل 1833 : نصت مادته الأولى بمنع قلع أو قطع شجرة غابية مهما كان نوعها إلا بعد الحصول على تسريح خاص من الإدارة المحلية ولم يلغى هذا المنشور إلا في 18 مارس 1871 ، ويبدو واضحا أن هدف هذا المنشور هو تعقيد عمل الفلاح الجزائري ووضع الإدارة الاستعمارية يدها عل الغابات وأراضيها التي هي مسرحا للجيوش العسكرية الذين دمروا المساحات المشجرة بشهادات العسكريين .

منشور 18 جويلية 1838 : نص على منع حرث أو استغلال ولو جزئيا أرض غابية تزيد مساحتها عن هكتارين كما منع هذا المنشور حرق الأراضي الزراعية قبل الحرث رغم أن هذه الطريقة التقليدية كانت سائدة في مجتمعات العالم [1] .

يعتبر هذا القرار الوثيقة القانونية الوحيدة الصادرة في هذا الشأن منذ بداية الاحتلال والتي تتضمن عقوبة تتراوح ما بين 50 إلى 100 فرنك على العادة المتمثلة في تسميد الأرض انطلاقا من حرق الأعشاب. وجاء لمشروع قانون جزائي جزائري ليقترح رفع العقوبة إلى الحبس لمدة تتراوح من 6 أيام إلى 6 أشهر [2] في فترة الهدوء النسبي نتيجة توقيع معاهدة التافنة في ماي من سنة 1837م استغلها الأمير عبد القادر في إعداد قواته وبناء أسس لدولته في حين استغلتها الإدارة الفرنسية في وضع نظام إداري غير مباشر يعتمد على ضباط المكاتب العربية إلى جانب النظام الإداري في المدن [3].

لقد ارتبطت بداية التشريعات الغابية بعاملين أساسين أحدهما تمثل في الهدوء النسبي الذي عرفته الإدارة الاستعمارية نتيجة توقيع معاهدة التافنة أما الثاني فهو سقوط قسنطينة واحتلالها وهذا الأمر هو الذي سوف يفتح شهية فرنسا بهدف التوسع على حساب أكبر أراضي الغابات في البلاد لذلك لم تتوان يوما في سن المراسيم والقوانين الخاصة بالغابات .

---

[1] - كريم ولد النبية ، "الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية /عمالة وهران 1866 ، 1947 "رسالة دكتوراه، ص:349

[2] - أجيرون شارل روبير،المسلمون الجزائريون وفرنسا، 1871 -1919.ج1،ترجمة:محمد حاج مسعود الجزائر، 2007،ص 203

[3] - *Collot (Claude)-les institution de l'Algérie durant la période coloniale..paris 1987.p :29.*

-**منشور 08 أفريل 1844 :** نص على منع بيع الخشب الأخضر وهذا ما أثر على عملية تجديد أغصان الزيتون

- **منشور 03 جويلية 1850** :يمنع هذا المنشور نقل أو بيع الخشب المحروق بدون تسريح إداري.يتضح من وراء ذلك أن الإدارة كانت تهدف إلى تهديم الأسس التقليدية للمجتمع الجزائرية وتعزيز سياسة القمع والإخضاع[1]

- **مرسوم02 فيفري 1870** :نص على التخلي **مجانا** عن جميع الأجزاء الغابية التي مستها النيران بين جانفي 1863 و30 جوان 1869وتم التنازل مجانا لصالح مزارعي الدولة عن 58.400 ه وعن بيع لهم مساحة الثلثين الباقيين بثمن 60 فرنكا للهكتار تدفع في 20 حصة سنوية إبتداءا من السنة الثانية للبيع أي بفرنكين للهكتار في السنة لمدة 10 سنوات و4 فرنكات في العشر سنوات الموالية ،في حين يؤكد التقرير الإداري بأن الشجرة الواحدة تدر بعد عشر سنوات 2.25 فرنكا وبعد ذلك 4.50 فرنكا ويشتمل الهكتار الواحد على تعداد يتراوح ما بين 120 إلى 150 شجرة وهكذا يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية تخلت عن ملكية الهكتار الواحد من غابة الفلين بما تدره شجرة واحدة.

- **مرسوم 22 ديسمبر 1875** :بموجبه تدخلت القيادة العسكرية محاولة إخضاع 750.000 ه لرقابتها وجعل هذه المساحة فضاء للسكان الأهالي وهذا يبعدهم عن القلاقل التي يتعرضون لها من طرف مصلحة الغابات كما اقترح بيلمار"*Bellemare* " مشروع لتشريع غابي جزائري كأحد الإجراءات التوفيقية [2] . فالسماح للأهالي بإضرام بعض الحرائق تحت الرقابة أفضل من إرغامهم على القيام بذلك خفية في أماكن بعيدة عن التدخل،إلا أن هذا التقرير ظل محفوظا وتجاهلته جميع اللجان المتتالية وهذا ما يفسر الأبعاد الحقيقية للتشريع الغابي .

- **مرسوم 22 جويلية 1876** :أصدره شانزي بخصوص استغلال غابات الفلين التابعة للدولة بصيغة الإيجار قصير المدى (مدته 14 سنة) لقد جلب هذا المرسوم اهتمام الرأسماليين والمهنيين بلغت المساحات المؤجرة وفق هذا المرسوم إلى غاية 1880م 46.831 هكتار[3].

ب : القوانين .

تسلحت الإدارة الاستعمارية بسلسلة من التشريعات "القانونية " في مجال إدارة قطاع الغابات وتسيره بما يخدم مصالحها الاستيطانية والسياسية في فرض الحكم وإخضاع الأهالي كما وظفت أيضا جهاز (العدالة) ،القضاء في تحديد العقوبات على المخالفات التي يرتكبها

[1]- كريم ولد النبية ، المرجع نفسه ،ص:349.

[2]- أجيرون شارل روبير المرجع نفسه ،ج1، ص ص:209، 213، 214

[3]- المرجع نفسه ، ص ، 216 .

هؤلاء الذين صودرت أراضيهم وخاصة أجودها وأبعدوا منها إلى المناطق الجبلية ،حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر في القوانين الغابية تم تشريعها واستصدارها في الفترة ما بين 1873 إلى غاية 1903[1].

- **قانون 16 جوان 1851 :**جاء هذا القانون في ظروف سياسية هامة في الجزائر المستعمرة وفي فرنسا ميزها التحول السياسي منذ 1848،الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تشجيع الإدارة للاستيطان بمنح الامتيازات للمعربين الوافدين أما في الجزائر فالأهم للاستعمار هو الأمن ولو نسبيا وهذا ما تحقق بانتهاء مقاومة الأمير عبد القادر وبالتالي تقوم الإدارة بمصادرة الأراضي على اختلاف أنواعها من أجل تمهيد الطريق للاستيطان والاستغلال.

تعبر المادة الرابعة من هذا القانون وخاصة الفقرة الرابعة منها من ما جاء في النصوص القانونية التي لها علاقة بالغابات الجزائرية ، نصت على أن الحظيرة الوطنية تتكون من الخشب والغابات وعليه فإن الدولة الاستعمارية تملك فيها حق الملكية التي تسيرها الإدارة [2] .لقد مس هذا القانون غابة مولاي إسماعيل الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية "سان لوسيان" (زهانة حاليا) والتي بلغت مساحتها الإجمالية آنذاك ب:12.000 هكتار رغم أن حدود هذه الغابة قد ثبت خلال عامي 1846 -1847 طبقا للأوامر الواردة في البرقية الوزارية بتاريخ 13 أوت 1848 ، وفي سنة 1850 تخلت السلطات الاستعمارية عن 800 هكتار لصالح قبيلة الغرابة بدعوة أن أهاليها قد استقروا فيها بطريقة شرعية وفق قرار وزاري مؤرخ في 14 سبتمبر1850.كما مس هذا القانون الغابي أيضا "قبيلة بني خنيس" بجبال بني شقران شمال معسكر التي تقدر مساحتها ب:3.698 هكتار إلّا أن القبيلة احتجت على قرار المصادرة نتيجة وجود الأدلة الثبوتية للملكية "الغابة ملكا جماعيا تم شراؤها وفق عقد مكتوب من باي معسكر سنة 1801 بمبلغ قدره 2500 ريال[3] .

إن قانون 16 جوان 1851 يستند على نظرية خاطئة تشبع شهية المعمرين ، فأراضي العرش تعطي قوة للشعب والجماعة وبالتالي يحق للدولة امتلاكها وفرض عليها ضرائب نتيجة الانتفاع منها من طرف الأهالي،نتج عن ذلك مصادرة الأراضي بالقوة[4] . إن قانون 1851 بعيد كل

---

[1] - ايف لاكوست،أندري نوشي" الجزائر بين الماضي والحاضر" تعريب، رابح اسطنبولي ، باريس 1960 ص، ص:361،334

[2] - كريم ولد النبية ، المرجع نفسه ،ص:349.

[3] - بن داهة عدة " ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ،1830-1962رسالة دكتوراه ، ص : 214 .

[4] - *Addi ,(lahouari) ,de l'Algérie précoloniale a l'Algérie coloniale ,Alger,1985.p :52.*

البعد لضمان عدم انتهاك حرمة الملكية بحيث يسمح قبل كل شيء بمجرد التصنيف للمساحات المشجرة اعترافا بها مثل الغابات الكثيفة ويكون العقاب عليها بالتصنيف الرسمي لأراضي الدولة[1] .لقد زعزع هذا القانون توازن المجتمع بشكل خطير حيث بدأت الأراضي المخصصة لنظام استراحة الأرض والرعي والتي كانت واسعة كفاية قبل تطبيق هذا القانون تشهد تناقصا تدريجيا وهذا يعني اختناقا بالنسبة للقبائل[2].

قانون 17 جولية 1874 .

منذ سنة 1873 أخذت الإدارة الاستعمارية في استحداث مزيد من القوانين في مجال الغابات بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي والسيطرة على هذا القطاع الحيوي بمجالاته المختلفة مستغلة في ذلك كثيرا من الأسباب بحجة حماية الغابات، تل الجزائر مشجر فحرائق 1873 قد جلبت اهتمام الإدارة الاستعمارية حول حتمية فرض القواعد بحجة حماية الغابات ووضع نظام خاص وجديد وعلى أثرها جاء قانون 17 جويلية 1874 [3].أكد هذا القانون على كيفية اتخاذ الإجراءات في سبيل منع الحرائق في الغابات الجزائرية نص على العديد من الإجراءات العقابية الزجرية الظالمة نرتبها كما يلي:

أ – اتخاذ إجراءات العقوبات الجماعية في حالة نشوب حريق . ب- يمنع صنع الفحم.

ت- منع إشعال النار داخل الغابة أو بالقرب منها بحوالي 200 متر من 01 جويلية إلى 01 نوفمبر من كل سنة[4]

ث- يمنع حرق الأرض لإعدادها للحرث بدون تسريح إداري . ج- إنشاء مصلحة حراسة الغابات.

ح- فرض غرامات فردية وجماعية على القبائل والدواوير في حالة نشوب حريق بحجة تعويض تكلفة الحرائق وتضم هذه الغرامات غلى ميزانية الخزينة العامة .

خ- صنف هذا القانون الحرائق ضمن الأحداث السياسية المتعلقة بالانتفاضات الشعبية وعلى أساسه يمكن تطبيق إجراءات الحجز على الأراضي .

د- منع استغلال الغابات لفائدة الرعي لمدة 06 سنوات في الغابات التي تتعرض إلى حريق مهما كانت درجة خطورته[1].

---

[1]- صاري الجيلالي ،" تجريد الفلاحين من أراضيهم -1830 – 1962" ،المرجع السابق ،ص:28 .

[2]-- ولد النبية كريم ، المرجع نفسه ،ص:350 .

[3] - *C.N.A.I,1,12.E.G.G.de l'Algérie .commission de législation forestière de l'Algérie .projet de loi .Alger1893.*

- عدي الهواري " الاستعمار الفرنسي في الجزائر " سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي .1830 -1962

[4]ص:63 .

إن هذا القانون هو أول قانون قام به النظام الجديد أقر في مادته الأولى مبدأ المسؤولية الجماعية والضرائب الجماعية تعممت ، هذا المبدأ الذي جرمه مفكرو القرن التاسع عشر إنه يحتوي على ثلاث شروط تمس قوت السكان [2] . وانطلاقا من تتبعنا لسياسة الإدارة الاستعمارية في قطاع الغابات من خلال التشريعات التي اختلفت في تسمياتها منذ 1833 إلى غاية 1874 وسوف تستمر وبأكثر حدة حتى أوائل القرن العشرين من أجل تحقيق عديد الأهداف ومن بينها ما يلي :- رغبة الإدارة الاستعمارية في القضاء على حرفة الرعي التي يمتهنه الجزائريون.

-إشراك الجزائريين بقوة القانون في عملية حراسة الغابات من الحرائق خاصة صيفا.

- الحصول على مورد مالي هام من الغرامات التي يدفعها الجزائريون لخزينة الدولة الاستعمارية نتيجة اندلاع الحرائق في الغابات المجاورة لهم .

- قانون 09 ديسمبر 1885 .

ركز هذا القانون على مسألة تنظيم استغلال الغابات الجزائرية والخشب بدرجة خاصة نظرا لتعدد استعمالاته الصناعية والتجارية وتهافت الشركات الاستغلالية على قطاع الغابات أمام صدور قانون يسهل عمليات التصدير،جاء في إحدى النشرات الرسمية للحكومة العامة بالجزائر بخصوص هذا القانون:"الإدارة تملك اليوم وسائل قمع كل التجاوزات التي ترتكب في حق الغابات [3] .نتيجة تصاعد الأصوات حول الحرائق وتوالي رفع التقارير العاجلة تقرر ضرورة تطبيق قانون جديد هو 09 ديسمبر 1885 الذي يحتوي على 191 مادة نصت المادة 15 على أن جميع أنواع الخشب والغابات المتواجدة في مناطق الدومين هي ملك للدولة ويخضع استغلالها إلى التعليمات المقترحة والصادرة بقرار من الحاكم العام وعلى محافظي الغابات تطبيقها[4] .

على إثر الحرائق التي اندلعت في الغابات سنة 1881 وأمام الطموحات اللامحدودة للوكلاء التجاريين بغابات البلوط والفلين تم انتخاب هذا القانون دون مناقشة في 09 ديسمبر 1885 وأكد هذا القانون على تعميم الجنح وتطبيق قانون الأهالي بمجال الغابات مع الإدانة بالضرائب الثقيلة وغير المتكافئة كل ذلك أمام إجراءات إدارة الضرائب والمحاكم القضائية

[1]- ولد النبية كريم ، المرجع نفسه ،ص:350 .

[2]- صاري ،الجيلالي ، المرجع نفسه ،ص:114.

[3]- ولد النبية كريم ، المرجع نفسه ،ص:351 .

[4] - *C.N.A.I,1,12.E.G.G.de l'Algérie .commission de législation forestière de l'Algérie .projet de loi Alger 1893.*

"...**إذا لم يدفع العربي ضرائبه ، فإن المحضر يأتي لبيع ماشيته.إذا كان ثمن البيع لا يكفي فإن المحضر يأمر بسجن زوجة الفلاح حتى يضطر هذا الأخير إلى التداين.** وكتب النائب "قشتار" إلى" جول فيري" عام 1892 " الغرامات الجماعية تتكاثر ينبغي أن نضرب هؤلاء الأقوياء بغرامة قوية باهظة حتى لا يبقى لهم شيء كل ما تبقى من وجود لأسر غنية لابد من تدميره بتطبيق المسؤولية الجماعية .إنهم رعيانا ولابد أن يذعنوا لنا إنها حرب دموية معهم [1] .

- قانون 21 أفريل 1903 :

وهو قانون جامع لكل المناشير والمراسيم الصادرة سابقا في إطار قانون عام وظل هذا الأخير المرجع الأساسي للسياسة الاستعمارية ورمز العنف الإداري المطبق في حق الجزائريين، وقد حددت المادة الأولى من هذا القانون أن الملكية الغابية تابعة للدولة[2] . تضمن 190 مادة والعقوبات الرئيسية لم تتغير فهي حسب القوانين السابقة عموما مع بعض التفاصيل حيث تم تخفيض نسب وأسعار العقوبات وهذا القانون يطبق على الأخشاب خصوصا وكل قطع يخضع لتراخيص مسبقة وأصبح الكتاب المقدس لجميع المسؤولين على الغابات[3] .

نصت المادة الثالثة منه على السماح للأهالي وأبنائهم الذين سبق لهم العمل في الجيش الفرنسي أو الإدارة يحق لهم العمل كحراس غابات على أن يتعدى سنهم 22 عاما وإذا كانوا يحسنون اللغة الفرنسية يتم تثبيتهم في مناصبهم من قبل الحاكم العام في الجزائر.

- المادة 16 :جميع أنواع الخشب والغابات التابعة للدولة لا تستغل إلا بترخيص منظم بمرسوم .

- المادة 17 :يمنع قطع الأخشاب إلا بترخيص، كما يمنع أيضا بيع أخشاب الدولة إلا بعد صدور إعلان يرخص ذلك [4] .

ومن أخطر ما جاءت به الإدارة الاستعمارية في هذا القانون هي من دون شك المادة 76 التي نصت على إن للإدارة الحق في حجز الأراضي الغابية لفائدة المصلحة العامة وهي طبعا لا يمكن أن تكون إلا في مصلحة الاستعمار وذلك في الحالات التالية تحت جملة من التبريرات

[1] - صاري الجيلالي ،المرجع نفسه ،ص ص:115 .116. 127.

[2] - ولد النبية كريم المرجع نفسه، ص:352 .

[3] - صاري الجيلالي ، المرجع نفسه ، ص.117 .

[4] - *Estoublon (robert) ,lefébure (Adolphe),code de l'Algérie annoté, l'législation algérienne – Alger. 1896-1905.pp :163,170.*

الاستعمارية [1] . نصت هذه المادة على أن ملكية الغابات تعود إلى الدولة التي يحق لها استرجاع أراضي الغابات وذلك في الحالات التالية من أجل حماية الأراضي:

(1)- من أجل صيانة الأراضي في الجبال والمنحدرات. (2)-الحفاظ على هذه الأراضي من الانجراف التي تسببها الوديان والسيول . (3)-من أجل ضمان مصادر المياه .

(4)-من أجل ضمان ثبات الكثبان الرملية البحرية ضد التعرية .

(5)-المحافظة على حدود الغابات التي تنص عليها الإدارة .

المادة 190: وهي عبارة عن قواعد عامة نصت على أن القانون جمع محتوى كل المناشير والمراسيم والقوانين بداية من قانون 21 ماي 1827 حيث ألغى بنود قوانين وعدل كثير منها كما أبقى على الكثير منها وخلاصة القول أن هذا القانون هو جامع لكل التشريعات السابقة [2] .

من خلال هذه البنود يتبن لنا أن الإدارة الاستعمارية لم تتوقف عن تشريعاتها من أجل الاستيلاء على الأراضي بحجة المصلحة العامة بعدما كانت مصلحة الاستيطان ،إنها بدون شك المصلحة الاستعمارية حساب مصلحة الجزائريين كما نلاحظ من جهة أخرى إن هذا القانون قد وضع لأول مرة مصطلحات ومناطق جديدة لم تذكر في نصوص القوانين السابقة كالمناطق الحدودية والانجراف.

ثانيا - أثارها على السكان المحليين الجزائريين .

1– الآثارالاقتصادية :

أ – تراجع الثروة الحيوانية:

عرف إنتاج الثروة الحيوانية لدى الجزائريين تراجعا مذهلا نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة على الاستيلاء على الأراضي الرعوية والزراعة ،واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطبيق نظرية الإقصاء لكل ما هو جزائري من الفلاحين حيث لاحقت هؤلاء إلى مناطق الغابات التي كانت الملجأ الأخير لثروتهم الحيوانية وحرمتهم منها تحت مسميات عديدة بذريعة المحافظة على الغابات ، حماية البلد من الجفاف والحفاظ على الينابيع ، العربي يضمر كراهية للشجرة ، وهو مصدر الحرائق ، الرعي في الغابات هو مصدر تخريب الثروة الغابية .

تذكر عديد التقارير الاستعمارية استقرار السكان في وسط الغابات وهؤلاء لا يمكنهم العيش إلا على مواردها بالضرورة هم الجناة ومن تسببوا في الحرائق .في فرنسا تم تحويل هذه القرى إلى أماكن أخرى حيث تم تجريد شعوب بأكملها من أراضي كانوا يتمتعون بها منذ قرون

[1]- ولد النبية كريم، المرجع نفسه، ص:352 .

[2] - *Estoublon (Robert) ,Lefébure (Adolphe),code de l'Algérie annoté, l'législation algérienne – Alger. 1896-1905.pp :174,186.*

والواردة في محيط إعادة التشجير في جبال الألب.طبقا للمصلحة العامة لا بد من استعادة جبالنا من الأهالي الجزائريين،سيكون من الأفيد دفعهم إلى استبدال الماعز والأبقار والأغنام المطلوبة للقيام بأعمال الزراعة.إن هذا التحول ممكن وضروري من أجل أن يكون توازن بين الثروة الحيوانية والغابات[1].

هذا هو التفكير الاستعماري المبني على نهب الغابات وإقصاء كل من وجد من سكانها المستغلين لها حيث اعترفوا بأنهم يقطنون في وسطها وليس في أطرافها وجيوبها فقط .إن منطق المقارنة عجيب في الطرح ،هؤلاء سكان غابات جبال الألب عندما جردوا من أراضيهم الجبلية ألم يعوضوا بأحسن منها في مناطق أخرى ؟ أهو نفس الحل وضعته الإدارة الاستعمارية بالنسبة لسكان الغابات الجزائريين ؟ قطعا هذا بعيد الاحتمال.بل عكس ذالك تماما فقد ارتكزت الحلول الاستعمارية على المصادرة والترحيل والتغريم والحجز والسجن !

كما يطرح أصحاب هذه النظرية حلول التغير في نمط النشاط الاقتصادي للسكان بمنعهم من ممارسة تربية المواشي التي دأبوا عليها منذ القدم وتوارثوا هذه الحرفة أبا عن جد وتحويلهم إلى ماذا ؟ هل إلى مزارعين ؟ أم إلى عمال زراعيين ؟ أم إلى أجراء عند المعمرين الذين استحوذوا على أجود الأراضي الزراعية ؟

وفي هذا يقول " أجيرون " إن الاستيطان المستحوذ على الأراضي كان يدفع الأهالي نحو مناطق الجنوب ويجوعهم من غير أن يوفر سوى **عدد تافه** من الأجراء حيث في منطقة تيارت المختلطة توجد نصف الأراضي بحوزة الأوروبيين وغمرت الزراعة الأوروبية سهولها [2].

إن المجتمع الجزائري قبل الاستعمار لم يعرف العمال اليوميين في قطاع الفلاحة فالعامل لا يملك الأرض وإنما همه تقديم ساعده لمن يريد من أجل الشغل ويقومون بعمليات الحرث والحصاد بالخماسة[3].

كيف نفسر إذن اهتمام الإدارة الاستعمارية بعد ما بذلت كل جهودها من أجل حرمان الجزائريين من استغلال الغابات وتوجيه طموحاتها نحو إعادة التشجير بالتركيز على زراعة الزيتون والتين واللوز ، وذكرت كثير من التقارير بأن الظروف مواتية من حيث المساحة الشاسعة ، وما يدل على أهمية هذا الاستثمار هو نجاح أشجار الزيتون البري التي هي أفضل أنواع الفحم [4].

---

[1] - *Lanoir (G),« Bulletin de la ligue du reboisement »,1er avril 1905 . p : 78.*

[2] - أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، 1871 – 1919 ، ج2 ، المرجع السابق ، ص : 356 .

[3] - إيف لاكوست، نوشي أندري، " الجزائر بين الماضي والحاضر" ،ص:331.

[4] - *Pierre Baudin , ,« Bulletin de la ligue du reboisement »,1er avril 1905 . p .p :81.82*

لقد تدهورت تربية المواشي بصورة متواصلة بين سنتي 1887 إلى غاية 1900 بالرغم من حرص المصالح الإدارية الاستعمارية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الأغنام بواسطة **سياسة الغدير** [1].

إن عدد القطعان المواشي يضمحل بشكل ظاهر للعيان حيث انتقل من 10.580.000رأس سنة1887 إلى 6.351.306 عام 1900 ولم يكن هذا التراجع وليد الظروف المناخية التي ربما قضت على بعض القطعان[2].

الاستعمار منذ أن حل بأرض الجزائر ما ترك يابس ولا أخضر مثل ما أباد السكان بالقتل والتشريد والأرض بالنهب والمصادرة نفس الأمر بالنسبة للثروة الحيوانية التي لم تسلم من أيدي هؤلاء العسكريين فمن بين الغارات التي كان يقوم بها جنود الاحتلال الفرنسي على القبائل حيث يصرح أحد العسكريين أنه في 21 ديسمبر من سنة 1841 م وتحت قيادة " لاموريسيار ".« بعد أن وصلتنا معلومات في المساء أخذنا السلاح وبطول الليل مشينا في صمت وبعد ساعتين وقعنا في مخيم ورجعنا ب : 600 رأس من البقر و700 رأس من الغنم و400 رأس من الحمير و 60 رأس من الخيول والبغال كان ذلك في قبائل مجاهر بمستغانم [3] ».

---

[1]- **سياسة الغدير :** هي إحدى الأفكار الاستعمارية التي حاولت إبعاد مربي المواشي عن الغابات بتوجيه أنظارهم إلى المناطق الداخلية عن طريق بناء وتهيئة العديد من الجوابي الطبيعية لتخزين مياه الأمطار في مناطق الهضاب منذ 1874 وأصدر "جول كامبون " مشروعا عام 1892 في تحقيق معمق حول الثروات المائية والأعلاف المتوفرة في مضامير الرعي واعتبرت حصيلة الدراسة التي أنجزت تحت عنوان " بلد الغنم" هي بمثابة خريطة لأنماط معيشة القبائل والعشائر.ومختلف مضامير الرعي التي ترتادها القبائل " العشابة " ونقاط المياه الموجودة والمفترض وجودها كان في وسع الإدارة أن تنتقل إلى مرحلة المبادرة لولا عدم كفاية الاعتمادات المالية المقدرة ب : 180.000 لكل القطر الجزائري .كما تأكد عدم جدوى تهيئة خزانات الغدير المصقولة الجدران والمغطاة بسقف من الحلفاء لم تكن تدوم سوى بضعة أيام وتتبخر مياهها،كما كانت بؤرة للطفيليات والمكروبات. وأمام هذه الحجج التي وصفت بالعلمية وؤد هذا المشروع في مهده وصارت المبالغ المالية تصرف في إنشاء الحظائر وتلقيح الأغنام من فصيلة الكبش المريني ذي الأصول النقية في البلديات المختلطة، في كل من بلدية الشلف وبلدية ريغة . ينظر إلى شارل روبير أجيرون. الجزائريون المسلمون وفرنسا .1871 – 1919 ج2،ص،ص : 320 . 321 .

[2] - أجيرون شارل روبير ، ج2 ، المرجع نفسه ، ص : 322 .

[3] -- *Camille,(Rousset) , « La Conquête de l'Algérie 1841-1857 » ,t1.paris 1889 ,p :88.*

هذه نماذج من السياسة التي قام بها العسكريون وما شرّعت له الإدارة الاستعمارية بخصوص الجزائريين ، وبعض من فصول بما جادت به أقلام هؤلاء المستعمرين الناهبين للثروات وما يعطينا صورة أوضح عن أحد الأسباب الجوهرية لتراجع واضمحلال الثروة الحيوانية خاصة من الأغنام التي تشكل المورد الاقتصادي الرئيسي الثاني بعد الزراعة في المجتمع الجزائري .

تم إحصاء الإنتاج الحيواني في الجزائر وخلصت التقارير إلى أن هناك متوسط ما يملكه المستوطنون من الأغنام يقدر ب:350.000 رأس أما عند الجزائريين فيصل الرقم إلى 7.847.000 رأس كانت الماشية تصدر إلى فرنسا يبلغ وزن متوسط الخروف 20 كلغ يباع بسعر 1.25 إلى 1.50 فرنك للكيلوغرام . تصدر أغنام الأهالي سنويا حتى سبتمبر بمتوسط 1.043.000 رأس من الماشية . أما الماعز فتلعب دورا هاما في الاقتصاد الريفي للجزائريين، هذا الحيوان يشكل خطرا على الأشجار خاصة الصغيرة ضعيفة الأغصان في الغابات يملك الأهالي منها 3.568.000 رأس في حين يملك المستوطنون 72.000 رأس من الماعز .ومادام هذا الحيوان يشكل خطرا حقيقيا على أشجار الغابات لماذا الإدارة الاستعمارية سمحت بتربيته من طرف المستوطنين؟ وشجعتهم على جلب الأصناف الاسبانية والايطالية من الماعز في حين يعززون أطروحة ضرورة تغير الجزائريين نمط العيش وإجبارهم عن التخلي على حرفة الرعي بحجة أنها تهدد الغابات.في حين نجد رقما مرتفعا في تربية الأبقار فالمستوطنون لديهم ما يقارب 138ألف رأس وبالمقابل يملك الجزائريون مليون رأس من الأبقار ،أما الخيول فهي تؤدي أدوار مختلفة في المجال الزراعي والتجاري والسباق العربي كما لها دورا عسكريا في الحرب تكمن قيمته في خفته يملك المستوطنون 41.564 رأس والأهالي 169.690 رأس تبلغ قيمة الخيول من 4 سنوات مابين 400 إلى 650 فرنك [1] .

إن الغابات الواسعة دمرت من طرف أسنان الأغنام والماعز بحيث في نهاية المطاف يمكننا الحصول على نتيجة سلبية ومع سخط المجموعات الكثيرة من سكان الأهالي [2] . إن الأهالي ليس لهم احتياط من الأعلاف المخزنة لفترات الجفاف، حيواناتهم تموت من الجوع ، الحيوان الوحيد الذي يلقى الاهتمام هو الحصان ، إن العربي لا يستطيع استغلال وزراعة مليوني

[1] - *L'abbé,(G .Dervin), « L'Afrique du nord l'Algérie .son agriculture ,son commerce, son industrie, sa colonisation son avenir . ». 1902.p .p :56.57.58*

[2] - *L'archer.(Émile) « Trois Années D'études Algériennes »..paris .1902 Alger : 179*

هكتار من الأراضي ولكنه مربي للمواشي من الدرجة الأولى [1]. كانت المناطق الجبلية التي يقيم بها السكان المحليون أراضيها تستغل بعناية فائقة ومزروعة نسبيا في كل من وهران معسكر وتلمسان والأطلس البليدي ،كانت الأرض الجزائرية ضد ما يذهب إليه رجال التشريع والمادحون للاستعمار مخدومة وعامرة وموزعة بين أشكال متعددة من الملكية والإنتاج ، متكاملة بعضها ببعض [2].

ظلت الإدارة الاستعمارية تضيق الخناق على الجزائريين وتمنعهم من استغلال مراعي الغابات فمنذ 1890 ارتفع عدد حراس الغابات خاصة الأهالي منهم الذين كانوا يقطعون الحطب ويرعون قطعانهم التي تضاعفت أعدادها بما حجزوه من رؤوس المواشي وقد كانت تلك التجاوزات التي اقترفوها بدافع الانتقام الشخصي [3].

ظلت الشكاوى ضد أعمال التنكيل والظلم المسلط على المسلمين ترفع ضد حراس الغابات بدعوى تطبيق قانون 1903 في حين كان رد فعل الإدارة الاستعمارية على كل هذه المظالم التي يتعرض لها الجزائريون المستغلون للغابات سنة 1904 بالتصريح التالي :« لقد حان الوقت ليدرك الأهالي أن عليهم التعود تدريجيا على عدم إدراج الغابة ضمن مضامير الرعي المخصصة لأغنامهم [4].

بحكم استغلال الجزائريين في أعمال السخرة المخصصة لحراسة الغابات حصلوا على ترخيص بالرعي في الغابات بتخفيض الضرائب المفروضة على النشاط الرعوي وهي 38 فرنك لقطيع يتراوح من 71 إلى 80 رأس ويسدد 4 فرنك عن كل 5 رؤوس إذا تجاوز القطيع 91 رأس وهذا ما جعل الأهالي بين نارين : - تخفيض عدد القطيع أو الرعي بدون ترخيص والتعرض للغرامات الثقيلة .كثير من الجزائريين (يعتقد !) بأن الرعي حقا من حقوقهم المشتركة وذلك مصداقا لفحوى الرسالة المؤرخة في 31 مارس 1911 ومما جاء فيها « لن نرضى بحرمان قطعاننا من الرعي في غاباتنا » [5].

رغم صرامة القوانين الغابية وشدة الغرامات والحجز إلا أن الجزائريين يؤمنون بأن الغابات حقا مشروعا مشتركا بين القبائل لا يمكن التخلي عنه مها كانت الظروف إنها إحدى

---

[1] - *L'abbé(, G .Dervin), « L'Afrique du nord l'Algérie .son agriculture ,son commerce, son industrie, sa colonisation son avenir . ». 1902.p :22*

[2] - ، إيف لاكوست نوشي أندري " الجزائر بين الماضي والحاضر" ،ص: 191 .

[3] - أجيرون شارل روبير ، ج2 ، المرجع نفسه ، ص : 289 .

[4] - أجيرون شارل روبير ، ج2 ، المرجع نفسه ، ص ،ص.290. 291 .

[5] - أجيرون شارل روبير ، ج2 ، المرجع نفسه ، ص .293 .

مظاهر الصمود للمجتمع الجزائري .من بين الجزائريين من يتسلل ليلا إلى الغابات بهدف قطع الأخشاب لشدة الاحتياج إليها سواء أخشاب المحاريث أو الأمشاط (مسحاة)يطلق عليهم اسم اللصوص ويسمونه " رجل الليل " . وأن بعض القبائل في جنوب وهران تستفيد من المأوى الذي يكون قرب الغابات من أجل (نهب مواردها)،بل استغلال خيراتها وماذا تفعل الشركات الاستغلالية والمستوطنون بالغابات الجزائرية هل هي تنمية كما تقول كثير من التقارير؟

وتشير كثير من التقارير الاستعمارية بأن عمالة قسنطينة هي أكثر عرضة للسرقة من غيرها لأنها هي الأكثر عرضة للنهب في غاباتها من طرف المستوطنين ، هناك باستمرار بين 10 إلى 12 ألف سجين أدين بالسرقة في الغابات إذن الفقر والتعصب الأعمى والكراهية وراء الجرائم ضد الممتلكات [1].

ب – الإنتاج الزراعي :

يعلل أجيرون أسباب تراجع الإنتاج الزراعي من الحبوب لدى الجزائريين إلى الوسائل البسيطة المعتمدة لديهم وخاصة المحاريث الخشبية البسيطة المنخفضة الأسعار والتي تتراوح قيمتها المالية ما بين 6 إلى 7 فرنك وتحفر أخاديد في التربة لا يتجاوز عرضها 15 سم وعمقها 10 سم ،ولا يبدو أن الأهالي اهتموا بالأساليب الزراعية الملائمة للمناطق الجافة التي ابتكرها المستوطنون في منطقة سيدي بلعباس والمتمثلة في القيام بعمليتين للحرث أثناء فترة البوار المخصب الذي يدوم سنتين في الجزائر واستعمال الأسمدة الكيماوية،إن أسلوب تحضير التربة منعدم لدى الأهالي [2].

الزراعة في الجزائر متنوعة ليست حسب الظروف المناخية والتنوع في التضاريس بل أيضا إلى ثقافة المجتمع. العرب والقبائل يهتمون بازدواجية النشاط الزراعي الرعوي ولا أحد يمكنه أن يلغي الأخر.حتى السكن لديهم (الخيمة المنسوجة من الشعر والوبر) من الثروة الحيوانية والكوخ من الغابة المجاورة التي توفر المواد الكافية لذلك.الوسائل المعتمدة في الزراعة بسيطة جدا بلغ تعداد المحاريث الخشبية لدى العرب حسب الإحصائيات الرسمية 250.000 من المحاريث[3].

ونفس الأمر ينطبق على عملية الحصاد التي تتم بطريقة بسيطة جدا (المنجل والدرس بالحيوانات والتذرية بمساعدة الرياح وبالوسائل الخشبية في معظم استعمالاتها). ما يميز

---

[1] - *L'archer(. Émile), « Trois Années D'études Algériennes ».1898 – 1901 .paris .1902 Alger : 180.*

[2] - أجيرون شارل روبير ، المرجع نفسه، ج2 ، ، ص .314 .

[3] - *L'abbé,(G .Dervin) « L'Afrique du nord l'Algérie .son agriculture ,son commerce, son industrie, sa colonisation son avenir . » -1902.p :19.*

الزراعة العربية هو العمل اليدوي الشاق واستغلال عنصرين أساسين هما الثروة الحيوانية وأخشاب الغابات وما تقدمه من منتوج راجع إلى التربة والعوامل المناخية وعمل الفلاح .إنها توفر الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية السنوية[1].

هذه هي طبيعة الزراعة التقليدية المطرية والمعاشية الاستهلاكية وما يميز اقتصاد الكفاف عند الجزائريين خاصة سكان الغابات والمناطق الجبلية التي تحكمت الظروف الطبيعية من قلة الأراضي الزراعية ووعورة التضاريس إلى هذا النمط من النشاط الزراعي. ظلت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد انكماشا بفعل قوانين الملكية والمصادرة لأجل المنفعة العامة ومقابل ذلك مساحات القطاع الفلاحي للمستوطنين تزداد اتساعا ،انعكس ذلك بشكل مباشر على تراجع قطاع الثروة الحيوانية [2].

لم يترتب على إقصاء الجزائريين وتجريدهم من ممتلكاتهم وحرمانهم من استغلال أراضي الغابات نقصان في المساحة الزراعية بل تراجع بشكل مذهل في ثروتهم الزراعية والحيوانية ذلك أن محصول الحبوب قد انخفض إلى 16 مليون قنطار بين سنتي 1921 إلى 1930 بعد ما كان يبلغ 19.6 مليون قنطار بين 1901 إلى 1910 .ونفس الأمر ينطبق على محصول زيت الزيتون الذي انتقل من 350.000 هكتولتر سنة 1920 إلى 16500 هكتولتر سنة 1940 نتيجة استحواذ المعمرين على ثلاثة ملايين شجرة زيتون .[3]

بلغت أسعار الحبوب في جانفي من سنة 1886م 19 فرنك للقنطار بسوق مغنية بتلمسان و16 فرنك بسوق تيارت أما أسعار المواشي فهي مختلفة منها الخيول ما بين 250 إلى 300 فرنك والأغنام 14 فرنك والجدولين التليين يعطينا أكثر توضيح[4].

جدول رقم :(01) يمثل عدد الثروة الحيوانية والزراعية في سوق مغنية سنة 1886 .

النوع	الأصواف	القمح	الشعير	الأغنام	الماعز	الثيران	الخيول
الكمية المسوقة	100 قنطار	18 ق	45 ق	2500 رأس	100 رأس	110 رأس	10 رؤوس

[1] - *L'abbé,(G .Dervin) « L'Afrique du nord l'Algérie .son agriculture ,son commerce, son industrie, sa colonisation son avenir . » -1902.p :20*

[2] - بن داهة عدة ، ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض. دكتوراه .السنة الجامعية ، 2008 .ص :299.

[3] - زوزو عبد الحميد ،"الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1919 -1939"، الجزائر 1985 ،ص ص : 41، 42.

[4] - *A .Zenati, « Le Courier D'Oran ,9 janvier 1886 .*

التي بيعت	100 قنطار	18 ق	45 ق	1900 رأس	80 رأس	80 رأس	7 رؤوس
السعر	96 فرنك	19 ف	9.5 ف	14 ف	12 ف	70 ف	250 ف

Source : ***Le Courier D'Oran ,9 janvier 1886 .***

جدول رقم :(02) يمثل عدد الثروة الحيوانية والزراعية في سوق تيارت سنة 1886 .

النوع	القمح	الشعير	الأغنام	الماعز	الثيران	الخيول	الملح	التمور
الكمية	20 قنطار	86 ق	680رأس	41 رأس	76 رأس	7 رؤوس	45 قنطار	40 قنطار
الأسعار	16 فرنك	08 ف	24 ف	12 ف	123 ف	300 ف	05 ف	60 ف

Source : ***Le Courier D'Oran ,9 janvier 1886***

يتضح من خلال الجدولين ارتفاع أسعار الحبوب والمواشي في عمالة وهران وهي نموذج لكل بلاد الجزائر فإلى ماذا يرجع ذلك يا ترى؟ بلا شك سياسة مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة وقوانين الإدارة الاستعمارية في حرمان الجزائريين من المراعي كلها عوامل ساهمت في هذا الوضع الذي أثر سلبا على أهم الأنشطة للسكان وبصفة مباشرة على المستوى المعيشي. كانت الجزائر تتمتع بإمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال ، أرضا خصبة تدر أنواعا مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه كما لاحظ ذلك الرحالة. وغابات كثيرة تفيض عن الحاجات المحلية في بناء السفن والتسخين وبناء المنازل ،رغم أن وسائل الزراعة متمثلة في المحراث البسيط والمنجل للحصاد ، كما كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب لفصل آخر. أما الثروة الحيوانية فهي متوفرة ومنتشرة في كامل البلاد وأغلبها في الهضاب العليا ، وكانت الأبقار تشكل المصدر الرئيسي لرأسمال الأهالي لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام[1].

2 – الاجتماعية :

أ – تدهور المستوى المعيشي وانتشار الفقر:

كانت الفترة الممتدة من 1891 إلى 1898 بالنسبة للمسلمين رديئة المحصول حتى وإن لم تتميز بالمجاعات المهلكة التي عرفتها سنوات 1867 و1868 التي رسخت في الذاكرة الجماعية باسم " عام الشر " وهكذا شهدت سنوات 1892 و1893 امتداد المجاعة إلى منطقة شلف، إلى درجة أن الناس كانوا يموتون من الجوع على حافة الطريق المؤدية إلى أورليون فيل *orléans*

[1]- سعد الله أبو القاسم ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال " ، الجزائر 1982 .ص،ص ، 47 . 149 . 153

ville .(وهي مدينة شلف)التي كانت تدعى الأصنام وهم يحاولون الالتحاق بها .كما كانت في سنوات 1897 و 1898 أوضاعا مشابهة بالمدن الصغيرة في منطقة الغرب الوهراني وعمالة الجزائر قد شهدت وصول عرب أصابتهم المصغبة وصارت عظامهم بارزة ونظراتهم زائفة من شدة الجوع.إنه المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفلاحين قد انخفضت بصورة كبيرة[1].وإن كان المستعمر الفرنسي يعلل أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار الأراضي الفلاحية وإلى المواد العضوية وقلة المردود الهكتاري وكثرة عدد الفلاحين مع استخدام الوسائل التقليدية وارتفاع نسبة المواليد ، فإن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرجع إلى استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الخصبة[2].

سمحت حرائق 1881 التي نشبت خصوصا في غابات قسنطينة للأوروبيين بأن يفرضوا على القبائل مغارم كثيرة ومصادرات أبادت معاش المقيمين بالغابات.وصرحت اللجنة البرلمانية التي أشرف عليها جول فيري اندهاشها " لقد تحولت الغابة التي كانت هبة إلهية فيما مضى إلى عدو للفلاح[3].

ومن خلال بعض الرسائل التي بعث بها أعيان القبائل إلى الإدارة الاستعمارية يطالبون فيها بأحقيتهم في ملكية الأرض، وتتضمن الرسالة ما يلي " إن العرب يدفعون في خزائن الدولة الفرنسية أموالا عديدة ومنافعها تزيد كل سنة للخزينة ،والعرب لم يتحصل لهم من ذلك التمليك شيء بل انتزعت منهم أراضيهم وأخذها الكولون[4]. ومن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تدني المستوى المعيشي للجزائريين هي سياسة المصادرة والحجز والتغريم التي لم تعرف سقفا محددا وحرمانهم من مواردهم المعاشية خاصة الغابات .من بين أبسط وأخطر مظاهر الحرمان وما تدره أموال التغريم على مصلحة الغابات والإدارة الاستعمارية اعتبر جمع الحطب اليابس من الغابة مخالفة تستوجب غرامة قيمتها 30 فرنك ،بعدما كان ذلك سابقا حق انتفاع مجاني مسموح به سرعان ما أخضع لترخيص شخصي بموجب قرار 20 أوت 1904 مقابل دفع 0.50 فرنك لكل م^3 وهكذا ارتفعت مداخيل مصلحة الغابات على حساب جيوب الجزائريين والشكل التالي يبرز بعض التوضيح :

---

[1]- أجيرون شارل روبير ، المرجع نفسه. ص،ص : 308 .309. 323 .

[2]- بن داهة عدة ، ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض. دكتوراه .السنة الجامعية ، 2008 .ص 299:

[3] -- *Yves(Lacoste),André(nouchi)« L'Algérie passé et présent ».1960.p :388.*

[4]- قنان جمال ،" نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر ، 1830 – 1914 "الجزائر ،2009 .ص : 185 .

جدول رقم: (03) يمثل مداخيل مصلحة الغابات من الضرائب والغرامات المفروضة على السكان .

السنوات	1890	1909	1911	1912
قيمة المداخيل	354.602 فرنك	3.415.786	4.730.563	6.187.560

المصدر : أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، الجزء الثاني ،ص : 294 .

ساهمت مصلحة الغابات بشكل ملموس في تمويل القروض التي اقترضتها الجزائر منذ حصولها على التسيير الذاتي لمواردها المالية بمبلغ يقارب 13.400.000 فرنك[1].إذا تحولت جيوب هؤلاء الفقراء الجزائريين المجاورين للغابات مصدر ثراء للمصالح الاستعمارية ومورد مالي للبنوك .ولا شك في أن القروض تعود على المستوطنين بفوائد منخفضة ولا يستفيد منها الجزائريون إنه النهب والاستعباد .ومع ذلك يقولون إن الأهالي لم يتغيروا منذ الغزو ويرفض العربي كل تغير دخيل على حياته يريد أن يضمن مستقبله دون تعب بتغيير مهنته الطبيعية[2].

المجاعة هذه الآفة الريفية التي تظهر في الجزائر باستمرار لأنه تم الاستيلاء على القسم الكبير من أراضي أهالي الجزائر ولأنه أعطي لمن بقوا في وضع الخماس والخادم راتبا هزيلا حيث كانت أجور العمال من 1870 إلى 1914 تتراوح بين فرنك واحد إلى 1.5 فرنك لمدة 12 ساعة عمل ثم بين 5 إلى 8 فرنك لمدة العمل نفسها واعترفت الصحف الفرنسية بذلك " كيف لا يموت الإنسان جوعا في وقت كان فيه سعر قنطار القمح 250 فرنك حتى وإن اشتغل"[3].

منذ نوفمبر 1867 أصبح الأهالي في ضيق شديد إذ استنفذوا ما عندهم من المواد الغذائية وباعوا ما بقي لهم من حيواناتهم التي نجت من الموت بأبخس الأثمان وأخذ سكان الهضاب يهاجرون أفواجا وجماعات إلى إقليم التل بحثا عن الطعام .ومن مظاهر المجاعة إن الفلاحين الجزائريين عجزوا عن توفير حبوب البذر لفلاحتهم[4].

رغم القوانين الاستعمارية الجائرة التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية بهدف تجويع الجزائريين وحرمانهم من مواردهم الاقتصادية وثرواتهم الغابية إلا أن السكان الريفيين ظلوا يستغلون الغابات بطرقهم الخاصة معارضين كل أشكال الحرمان الاستعماري بإجراءاته القمعية استنادا إلى ما صرح به محافظ المياه والغابات لعمالة وهران في 05 ماي 1943 حيث رفع تقريرا

---

[1]- أجيرون شارل روبير ، المرجع نفسه ،الجزء الثاني ،ص: 294 .

[2] - *Pierre,(Baudin) ,,« Bulletin de la ligue du reboisement » ,1er avril 1905 . p :74.*

[3]- قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، 2011 .الجزائر ص:123 .

[4]- بوعزيز يحي ،كفاح الجزائر من خلال الوثائق ،الجزائر 1986 .ص،ص : 165 . 167 .

مفصلا إلى حاكم العمالة بأنه في دوار الشرفة ببلدية " سانت لوسيان المختلطة " الأهالي يدخلون الغابات في أوقات مختلفة ويقومون بعمليات قطع للأشجار بشكل مفرط[1].

ب – الهجرة :

ارتبطت الهجرة في عديد جوانبها بحرمان الجزائريين من مواردهم الاقتصادية خاصة أراضي الغابات والرعي فيها وأساليب الإدارة الاستعمارية القمعية حيث صرح بعض الهاربين من الهجرة التلمسانية قائلا : " إننا نعيش أياما عسيرة إلى درجة أن شرود إحدى المعزات يعرض صاحبها إلى التغريم بسبب خسائر وهمية في الغابات التي انتزعتها منا الدولة تصل الغرامة إلى مبلغ ثقيل قد يدفع صاحب المعزة إلى بيعها [2].

كما كانت للهجرة مرتبطة بسياسة الاستعمار المرتكزة على سلب الأرض من أصحابها الشرعيين وتسليمها إلى أوروبيين غرباء وإلى شركات استغلالية في حين أن الإدارة الاستعمارية تعلل الأسباب بتوافر عوامل الجذب في فرنسا و تهمل عوامل الطرد في الجزائر ، وازدادت عمليات انتزاع الأراضي عقب ثورة 1871 ومنها 500.000 هـ منحت للشركات الكبرى من أجل تغذية الاستيطان ، ومنحت الإدارة الاستعمارية 160.000 هـ من الغابات لثلاثين مستفيدا ناهبا[3].

إن السياسة الاستعمارية في جوانبها المتعددة خاصة الاجتماعية والدينية كانت وراء اقتناع الجزائريين بضرورة الهجرة بناءا على الفتاوى في الجزائر وبلاد الحرمين وما نجده في كتاب تحفة الزائر يدل على ذلك تحت عنوان حكم من ساكن العدو الكفور ورضي بالمقام معهم ، حيث يقول إن الهجرة من أرض الفساد واجبة ولا فساد أعظم في الدين من الكفر، ولا تسقط الهجرة الواجبة على هؤلاء الذين استولى على بلادهم العدو الكافر إلاّ بثبوت العجز عنها بحيث لم يجد سبيلا وأما القادر على الهجرة بأي وجه كان فإنه غير معذور وعلى هذا الأساس تمت وجوب الهجرة وحرمة الإقامة في بلاد الكفار[4].

إن عمليات الاستيلاء على الأرض والأملاك وتجفيف منابع مصادر الرزق للجزائريين والقوانين الزجرية كانت وراء الهجرة وخاصة سعي الإدارة الاستعمارية الحثيث في تشجيع الاستيطان من أجل الوصول إلى مليون مستوطن لابد أن تحدث بسرعة عملية تسليم الأرض

---

[1] - ***D,A .W.O****.la sous- série .I,4476,I,4 Eaux et forêts ,répartition des eaux travaux forestiers*

[2] - - أجيرون شارل روبير ، المرجع نفسه ،الجزء الثاني ،ص: 293

[3] - زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 – 1939 ،الجزائر ، 1985 ،ص : 38 .

[4] - الأمير محمد بن عبد القادر ، كتاب تحفة الزائر ، ج1، سيرته السيفية ، الإسكندرية ، 1903 ، ص : 214 .

إلى المزارعين الذين يأتون إلى الجزائر هناك 35 مليون هكتار تغطيها المستنقعات والصخور والكثبان[1].

حسب القرار المشيخي المؤرخ في 22 أفريل 1863 « بلا أرض لا يوجد استيطان ولا أمن للغزو ولا إنتاج يعوض لفرنسا تضحياتها » لذلك لا بد من السيطرة على 900.000 هـ التي وعدت بها الإدارة الفرنسية عام 1863 من أجل إنشاء الممتلكات الخاصة واستدعاء الهجرة بتقديم كل الأراضي المتاحة وتوزيع الأراضي الجماعية (أراضي العرش) يعني التي تمت مصادرتها واغتصابها من أصحابها الشرعيين الأصليين،إن مصلحة الغابات عليها تطبيق قانون الغابات بصرامة على هؤلاء السكان الجزائريين [2].

لقد ازدادت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر من مختلف الأجناس بتشجيع الإدارة الاستعمارية لذلك ازداد التميز العنصري في قطاع الشغل من طرف المستوطنين المالكين للأراضي والشركات الاستغلالية وتفضيل الأوروبيين عن العمال الجزائريين ،هذا ما دفع بهم إلى تقديم عرائض الاحتجاج إلى الإدارة المحلية وكمثال على ذلك الرسالة التي قدمها أحد السكان المدعو "سالم قدور ولد سالم" لرئيس بلدية غليزان يحتج فيها عن قيام المستوطن "إسكلابيز فانسن *Esclapez Vincent* الذي استخدم الاسبانيين بدون وثائق في معمله الخاص بتصبير الفواكه وفي أراضيه الفلاحية ورفع تقريرا إلى نائب حاكم العمالة بمستغانم[3]. حسب قانون سيناتوس كونسيلت المؤرخ في 14 جويلة 1865 الأجنبي الذي يبرر ثلاث سنوات من الإقامة في الجزائر يمكن أن يدمج بالحصول على كافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي في حالة قضائه المدة بطريقة شرعية [4].

لم يكن رد فعل المجتمع الجزائري أمام هذه الأوضاع الصعبة والمزرية بالهجرة الفردية والجماعية هروبا من هذا الواقع المزري المفروض عليهم ولا بالخضوع الكلي لهذه القوانين الجائرة التي سلطت عليهم .بل تجلت مظاهر الرفض والمقاومة بعدم قبول المستعمر ومواجهة قانون الغابات الذي حرمهم من استغلال الموارد الغابية . وهذا ما صرحت به صحيفة "صوت الأهالي"سنة 1943 .إن الشعب الجزائري مع هذه المفاهيم الجديدة أصبحت

[1] - *Andrieux (Allier) « Enquête Agricole Algérie » Alger ,Oran , Constantine ,paris :370*

[2] - *Andrieux(Allier) « Enquête Agricole ».Alger ,Oran ,Constantine .paris 1870.p :109.*

[3] - *D.A.W.O.la série I,4480,I.11.surveillance des indigènes Oran 1937.1944 .*

[4] *--statistique Générale de l'Algérie .gouvernement général civil de l'Algérie années,1882a1884.Alger .p :15.*

له عقلية وتفكير خاص في هذا المحيط الجغرافي المحلي الذي يضم العرب والبربر ويشعرون بالانتماء للوطن وعدم قبول الآخر يقصد بذلك المستوطنون والإدارة الاستعمارية [1] .

إن عدم قبول الاستعمار من طرف الشعب الجزائري ظاهرة للعيان منذ بداية الاحتلال وما يبرز ذلك هو استمرارية المقاومة والتشبث بالأرض رغم السياسة الاستعمارية التي أبادت مصادر رزق السكان وحاربتهم في قوتهم وهذا ما لاحظته المصالح الاستعمارية المختصة بمتابعة الأهالي في تحركاتهم ،حيث لوحظ سنة 1923 تضاعف مصطلحات الحديث عند الأهالي في طباع كلامهم ولغتهم العربية في الأوساط الشعبية كلمات مثل "بلادي " والوطن وعبارة انهض يا شرقي ،حب الوطن واجب علي ، وعبارات توحي بالدلالة على كره الأجنبي المستوطن " فتح عينيك " " عشنا وشفنا " البيت بيتنا والأرض لبونا بأي ذنب تنهبونا "[2] .

خاتمة

إن استيلاء الإدارة الاستعمارية على الغابات هو مرحلة أساسية من مراحل مصادرة أراضي الجزائريين فقد كانت امتدادا استراتيجيا للسياسة الاستعمارية القائمة على فرنسة الأرض والمجتمع وحرمان الجزائريين من مواردهم بهدف الإدماج والإخضاع والاستغلال .

لقد درست الإدارة الاستعمارية مجال الغابات بكل دقة وامتياز من خلال التقارير الصادرة إليها من محافظي الغابات بكل العمالات والتي أعطت حوصلة عامة عن مميزات الغابات الجزائرية ومساحتها وأهميتها وأنواع الأشجار ودراسة جغرافيتها ،من خلال الطرق والمسالك والمسافات التي تفصلها عن الموانئ كل ذلك بغرض الاستغلال والنهب لهذه الغابات التي وصفها العديد منهم بالثروة العجيبة .لذلك أشهرت سلاح التشريعات الغابية واختلفت الحجج والذرائع لتكون مطية بهدف الاستيلاء عليها .إن تعدد التشريعات الغابية واستمراريتها دليل على أمرين أساسين هما المزيد من استغلال الغابات وجيوب الجزائريين والثاني يتمثل في عجز التشريعات في تحقيق أهدافها الكبرى.لقد انعكس ذلك سلبا على السكان الجزائريين والفلاحين خصوصا المحرومين من كل سبل الحياة .كانت كل الفئات في الأرياف تعيش في بؤس متنامي على قطع أرضية صغيرة كمل أجبر أفرادها على العمل كمزارعين بالخماسة أو الهجرة .

قائمة المصادروالمراجع .

أ - الأرشيف المحفوظ:

– أرشيف ولاية وهران:

[1] - *A .Zenati, « La Voix Indigènes » Le 09 aout 1943*

[2] - ***D.A.W.O**.LA Série I.2260.I.1.organisation judicaire et civil et pénale en Algérie,régime de terres .*

-La Série –I,2260.I.1.organisation judicaire et civil et pénale en Algérie –régime de terres.

-La Série –I,4480.I.11.Surveillance des indigènes –Oran .1937-1944.

-La Série –I,4476 .I.4.Eaux et Forêts ,répartition des eaux travaux forestiers.

– المركز الوطني للأرشيف الجزائر العاصمة:

C.N.A.I,1,12.E.G.G.de l'Algérie .commission de législation forestière de l'Algérie . projet de loi .Alger 1893..

المصادر:

– **الأمير محمد بن الأمير عبد القادر** "كتاب تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر" ، الجزء الأول ، سيرته السيفية ، الإسكندرية ، 1903.

- **ايف لاكوست** ،أندري نوشي ،أندري برينان –الجزائر بين الماضي والحاضر "إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها"، تعريب ،رابح اسطنبولي ، المنصف عاشور ،مراد تفاحي.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1984 .

- **أجيرون شارل روبير**– الجزائريون المسلمون وفرنسا " 1871 – 1919 – نقله إلى العربية : محمد حاج مسعود ، أ .بكلي - دار الرائد للكتاب – الجزائر ، 2007 . جزءان : الجزء الأول . الجزء الثاني

- **التميمي عبد الجليل** .بحوث ووثائق في التاريخ المغربي"الجزائر،تونس،ليبيا " 1816 – 1871 ،ط2.الجزائر، 1985

– **بن داهة عدة** –ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر ،1830 -1962 ، رسالة دكتوراه،السنة الجامعية .2007 -2008 .

- **صاري ، الجيلالي** ،"تجريد الفلاحين من أراضيهم ،1830 – 1962" ،ترجمة : قندوز عباد فوزية ،الجزائر ،210

- **عدي الهواري** – الاستعمار الفرنسي في الجزائر "سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي " 1830 – 1962 ، ترجمة جوزيف عبد الله ، الطبعة الأولى ، بيروت. 1983 .

- **قداش ،محفوظ** ،"تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الأول 1919 -1939 "،ترجمة امحمد بن البار ،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

- **قنان جمال** "نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830– 1914"ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 .

– **ولد النبية كريم** ،"الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران،1866-1947". رسالة دكتوراه السنة الجامعية 2005 – 2006 .

*Economie et .coloniale A l'Algérie coloniale» -**Addi (lahouari)** ,«De l'Algérie Pre- .Alger.1985. Entreprise national du livre société ,enal,*

***Camille Rousset** , « La Conquête de l'Algérie 1841-1857» ,tome premier .paris **Puton,(A).**Code de la législation forestière, lois – décrets – ordonnances ,en .1889 matière de forets – chasse-louveterie dunes et reboisements .paris ,Rothschild, Éditeur .1883.*

*-**Collot (claude)**,«les institution de l'Algérie durant la période coloniale,1830-1962».centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes. Edition du cnrs. paris.1987.office des publications universitaires ,Alger .*

***Robert, Estoublon.Adolphe, Lefébure,** Code De L'Algérie Annoté .recueil chronologique- lois ,ordonnances ,décrits ,arrêtés ,circulaires .Législation Algérienne .imprimeur ,libraire de l'académie .Alger 1896*

*L'Algérie passée et présent" -**yves lacoste ,André nouschi et André prenant** – -Editions sociales .le actuelle le cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie" . Paris.10 décembre 1960*

– التقارير :

Les rapports :

*- **Andrieux Allier** « enquête Agricole Algérie » Alger ,Oran, Constantine ,ministère de l'Algérie du commerce et des travaux publique , paris .1870.*

*- **Khoudja Louis,** « la question indigène » ,a la commission du sénat ,vienn ,1891.*

*- **L'abbé, G .Dervin** « L'Afrique du nord l'Algérie .son agriculture ,son commerce, .son industrie, sa colonisation son avenir . » Épernay-01- 10 -1902*

*- **L'archer. Émile** « Trois Années D'études Algériennes » législatives ,sociales .pénitentiaires et pénales .1898 – 1901 .paris .1902 Alger*

*- **Lanoir (G)** ,« Bulletin de la ligue du reboisement » ,1er avril 1905 . Alger,1905.*

*. **Pierre Baudin** , ,« Bulletin de la ligue du reboisement » ,1er avril 1905 . paris-*

- الصحافة :

- La Voix Indigène.09 aout 1943 .

- Le Courier D'Oran ,9 janvier 1886 .

-Le Courrier d'Oran Année 1862.le 18 out 1862 .nombre.228.